

لكن المشهور هو القول الأول ، وهو لا يعدو تفويض الأمر إلى الله ، كما يقول المفتى الواصل من صحة فتواه بعد أن يفتى بها « والله أعلم » مفوضاً الأمر لله وحده .

تلقف منكرو السنة هذا القول ، الذى هو احتراز ، مجرد احتراز مبعثه الورع عند المحدثين ، تلقفه منكرو السنة ووظفوه فى إنكار الاستدلال بالسنة ، مهما بلغت من القوة ، واستندوا فى ترويح رفضهم للسنة – عملاً بهذه الشبهة إلى بعض الآيات القرآنية ، التى أساءوا فهمها ، أو عبثوا بدلالاتها عمداً ؛ لكى يوهموا الناس بما يقولون ، من تلك الآيات قوله تعالى :

﴿ وَإِنْ تَطَعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام : ١١٦] .

يعنون أن الله ذم الذين يتبعون الظن ، والسنة ظن ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً ﴾ [النجم : ٢٨] يعنون من هذه الآية أن الله ذم من يتبع الظن ثم قضى بأن الظن لا يغنى عن الحق شيئاً ، ويرتبون على هذا أن من يتبع السنة ، وهى ظن ، مذموم عند الله وهو على باطل فى مسعاه ، فكيف تكون السنة مصدراً من مصادر التشريع الإسلامى ، وهذا هو حالها ومنزلتها ؟  
تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

عرفنا من خلال هذه الدراسة أن منكرو السنة لم يذكروا – وليس لهم فى الواقع – دليلاً واحداً يؤيد دعواهم فى إنكار السنة ، وأن كل ما ذكروه من قبل شبهات وأوهام الباعث عليها الجهل ، إن فرضنا عند بعضهم حسن النية ، أو الباعث عليها العناد عند سيئ النية منهم .

وهذه الشبهة مثل الشبهات التى تقدم ذكرها ، لا قدم لها ولا ساق .  
والرد المفحّم عليها يتمثل فى الخطوات الآتية :